المقاومة في لبنان
الرؤية الوطنية والمنطق الاجتماعي

عبد الحليم فضل الله

2006/12/1

أعادت حرب تموز 2006، التأكيد على أن الصراع العربي– الإسرائيلي هو قوة جذب مركزية لنزاعات المنطقة وتحولاتها، مع أنه جاء في سياق مختلف بعض الشيء. فقد حصلت محاولة غير مألوفة لتوظيف الترسانة العسكرية الاسرائيلية الهائلة في الحملة الاميركية المتعثرة في العراق. بمعنى آخر جرى ولوقت محدّد "أمركة" السياسات الاسرائيلية، في خروج مؤقت عن الالتزام الاميركي التام بوضع المصالح الاسرائيلية في المنطقة فوق كل اعتبار، فبات "أمن اسرائيل" وقدرتها على الردع مرهوناً بوضع الأميركيين في العراق، الذين يسجلون التراجع تلو الآخر.

من النتائج البارزة للحرب، أنها مثلت نقطة انكسار رئيسية للتحالف الأميركي– الاسرائيلي الذي قاد المنطقة نحو اختلالات خطيرة لم يسبق لها مثيل، فأعاد الاعتبار من جديد للتوازن التاريخي المركب بين طرفي الصراع، والمقصود هنا التوازن النفسي والعسكري والإنساني والثقافي (كما يعبر بن يشاي الكاتب الاسرائيلي المعروف)

كان البعض يعتقد أن تطورات عقد من الهيمنة الأميركية الأحادية، ونصف عقد من حروب ما بعد 11 ايلول كافية لفرض توازنات مختلفة، واذا أضفنا الى ذلك تصدع النظام العربي ونهاية العمل العربي المشترك، تصبح المقاومة الشعبية مجرد محاولة عابرة لتقليل الخسائر، أو تعويض يائس عن انسداد الأفق وانعدام المخارج، لكن حرب تموز أثارت الاهتمام باحتمال مغاير تماماً، وهو أن تمسك المقاومات العربية بزمام المبادرة، فتتحول شيئاً فشيئاً الى البديل المستقبلي الناجز لخيارات عربية أخرى بينت التجارب عقمها.

بهذا المعنى، حقّقت المقاومة اللبنانية ممثلة بحزب الله، نجاحاً متعدد المضامين، حدود الانتصار لا تقف عند الانجازات الميدانية أو في الالتفاف الشعبي الهائل، أو في التمرين السياسي الناجح الذي شجعت عليه شعوباً عربية، ... بل تتعداه إلى خلاصة بارزة تجسدها الصلة الوثيقة بين الوقائع الميدانية والديناميات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي بدت شديدة الرسوخ وذات قدرة على التحريك. فهناك مجتمع "عادي" تعرضت يومياته المألوفة لمقاطعة عنيفة وخضع طوال ثلاثة وثلاثين يوماً للتمزيق الدامي، لكنه قرر أن يمضي بالمعركة حتى نهايتها، في صورة نادرة للبسالة الجماعية.

يتصل ذلك كما يبدو بتحولات حاسمة في الوعي حققها انتصار عام 2000 ، حين أجبرت المقاومة قوات الاحتلال على الانكفاء إلى ما وراء الحدود بعد 18 من القتال. على هذا النحو تصبح الهزيمة ممنوعة كونها تعني تفكيكا رمزيا لوجود الجماعة المتحلقة حول المقاومة ورداً لها إلى بؤس البدايات. لقد اكتفت المقاومة بمقاسمة مجتمعها رغبته العارمة هذه فخاضت معركتها وهي مطمئنة إلى أن البيئة السياسية غير الآمنة التي تحيط بها يقابلها نسيج اجتماعي متماسك ويمكن الاعتماد عليه.

المقاومة.. كمبادرة متصاعدة:

لم تكن العلاقة بين المقاومة ومجتمعها وليدة اللحظة، فالأمر يتعلق بحرب استنزاف هي الأطول على الاطلاق في تاريخ الحروب العربية الاسرائيلية. مرّت هذه العلاقة بتحديات ومنعطفات وبمخاضات داخلية وخارجية أنتجت ذلك التقارب المشهود بين خيارات المقاومة وتطلعات مجتمعها.

كانت البداية مع اجتياح عام 1982 حين نفذت القوات الاسرائيلية كما هو معروف هجوماً بريا واسعاً بقصد طرد منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، ذهب ضحية الهجوم آلاف المدنيين ونجم عنه احتلال اراض لبنانية واسعة من بينها العاصمة بيروت لأيام قليلة. عشية هذا الاجتياح كانت النزاعات الأهلية متداخلة الى حد لم يكن من الممكن معه التمييز بين دوافعها الداخلية والخارجية، ولا بين نزاعات الطوائف التاريخيّة والنزاعات المرتبطة بصراعات المنطقة. مع ذلك فإن حيويات اجتماعية كانت تتفاعل وتتصاعد بحثاً عن تعبير سياسي، ولم يكن صعباً ملاحظة أن رياح الحرب الأهلية في لبنان (1975–1990) حملت بذور التغيير الذي ترغب به فئات واسعة عانت منذ الاستقلال (1943) من هامشية ونقص في التمثيل. بذور التغيير هذه لم تكن معزولة عن مصدر آخر للحيوية هو القضية الفلسطينية التي تأثرت بها فئات لبنانية واسعة وتحفزت بقوة لجعلها جزءاً لا يتجزأ من برنامجها الوطني والاصلاحي. لكن ظروف الانتشار الفلسطيني المسلح في لبنان آنذاك وترتيباته والانقسامات التي أحاطت به، منعت من تحقيق الوصل بين ديناميتين: داخلية ارتبطت بالاصلاح وخارجية تتصل بمواجهة الخطر الاسرائيلي. وقد تغير الأمر بعد الاجتياح بحيث التقى الاعتراض السياسي/الاجتماعي بالاعتراض الوطني المتمثل برفض العدوان الاسرائيلي والهيمنة الاميركية.

تحوّل الاحتلال إلى قضية مركزية للمجتمع الجنوبي، الذي انتقل فوراً من الاعتراض المدني الى المواجهة الأهلية والمسلحة، وقد ترافق ذلك مع حقائق لا يمكن إغفالها. أولاها أنّ المقاومين الجدد هم أنفسهم الراغبون بالحاح نيل حقوقهم في نظام سياسي غير منصف، والثانية بدء إفلات

الحيوية الشعبية المناهضة للاحتلال والهيمنة في المنطقة من قبضة النظام العربي لتقع في يد التيار الاسلامي الذي كان يسبح في فضاء خاص بعيد عن الأنظمة بل متعرض لاستبدادها. وتتمثل الحقيقة الثالثة في المضمون العقائدي والثقافي الجديد الذي نشرته الثورة الاسلامية في إيران (1979) والتي مزجت في مركبها الخاص بين الإسلام والإصلاح ومعارضة "الامبريالية الاميركية" (الاستكبار)، فتحولت الآيديولوجيا على طريقتها إلى مساحة شعبية واسعة تتخطى بكثير حدود النخبة.

سياق مترابط

إنّ تتبع المرحلة الأولى 1982–1985 وهي الفترة المرجعية لنشوء حزب الله وتقدمه في صفوفها، تظهر أن النشاط المناهض للاحتلال لم يطلق دفعة واحدة وبصيغة محددة مدروسة، بل كان مشروعا يتولد في كل لحظة ويسري في عروق المجتمع الجنوبي واللبناني عموماً جامعا تحت مظلته مع مرور الوقت الشريحة تلو الأخرى. الإطار المدني للمقاومة كان لصيقاً بإطارها العسكري، القرية التي تحتوي على مناصرين أكثر للمقاومة تقاتل أكثر من غيرها، وكلما زادت وتيرة العمليات كلما زاد عدد المناصرين .. وهكذا في تسلسل جدلي لا يتوقف. لم ينغمس المقاومون بالحرب الاهلية التي كانت مستمرة، لكن ميزان القوى الداخلي كان مؤثرا على ميزان القوى مع الاحتلال، عام 1985 كان فاصلاً ففيه تمكن تحالف وطني عريض من منع اميركا وحلفائها من حماية الحكم اليميني المحافظ من الاستقرار في السلطة التي أمسك بها في ظروف الاجتياح والوجود الغربي في لبنان، وفي نفس العام أجبر المقاومون قوات الاحتلال على إخلاء مناطق لبنانية واسعة والتمركز في شريط حدودي عريض تناهز مساحته 10% من لبنان.

كانت المقاومة في مرحلة التأسيس إذاً حصيلة العديد من المبادرات المحلية المتزامنة التي عبّرت عن نفسها مدنيا من خلال انتفاضات القرى والبلدات والمواجهات الشعبية، وعسكرياً بالعمليات العسكرية المتصاعدة. لقد تنامت هذه المبادرات في مناخات محلية لكن داخل حاضنة اجتماعية سياسية وثقافية هي نفسها التي احتواها ونظمها حزب الله فيما بعد.

لم تكن المقاومة بالتالي ثمرة توافق استراتيجي وسياسي من لون خاص، أو فكرة "لا اجتماعية" فرضت فرضاً، بل سيرورة إصلاحية حاولت بدأب أن تجمع بين مهمتي القتال ضد الاحتلال والدفاع عن مصالح المجتمع الذي تقاتل من أجله، فكانت جزءاً من منظومة خيارات سياسية لم يكن بالامكان الفصل بينها، أو اختصارها في بند واحد.

بعبارة أخرى قامت المقاومة اللبنانية التي قادها حزب الله على ثلاثة عناصر مترابطة:

- **التبادلية:** فمن جهة اندمجت بالمجال الوطني اللبناني وساهمت في تطوير الخيارات الوطنية وفي حسم الجدل حول مسائل التأسيس كالهوية العربية للبنان والموقف من "اسرائيل" والعلاقة بالغرب ونظام الهيمنة الأميركي، ومن جهة أخرى خضعت لموجبات هذا المجال الوطني ورسمت لنفسها داخله سياقاً تطورياً انتقل بها من مرحلة إلى أخرى، فباتت تحولات الداخل جزءاً بل شرطاً لاستمرار المقاومة في تحقيق أهدافها. وهو ما ظهر في حرب تموز على نحو لا لبس فيه. معنى التبادلية هو أن المقاومة التي التي شاركت بعمق في صياغة المشروع الداخلي، وفي التأسيس الجديد للفكرة الوطنيّة، تأثرت بتفاعلات النموذج اللبناني وانسيابيته وسيولته، وبتنوع أبعاده وبخياراته المتعددة غير الجازمة.
- **التوازن والتكامل** بين المسألتين الوطنية والقومية/الاسلامية، بين السياقين الداخلي والخارجي للأحداث. أثمر ذلك معادلة استقرار باتجاهين: الاتجاه الأول يتصل بأن لبنان من خلال المقاومة تمكن للمرة الأولى من تقرير علاقته بالصراع العربي الاسرائيلي بنفسه، وتتضمن هذه اللبننة حلاً لمعضلة مزمنة من شأنها الإطاحة بالاستقرار، إن بالتورط المتطرف في ذلك الصراع لأسباب تتجاوز لبنان، أو الحياد السلبي الذي يعني ضمناً انتقالاً إلى الضفة الأخرى.

ويتمثل الاتجاه الثاني بمنع التوترات الأهلية المتفاقمة في المحيط الاقليمي القريب من التمدد عبر الحدود، وفي حين تنزلق المنطقة نحو قعر مذهبي وطائفي لا قرار له تحت ضغط التحلل الاستراتيجي الراهن، تمكن لبنان حتى الآن من أن يربط توتراته بخيارات وطنية واجتماعية متباينة لا بانقسامات فئوية وعصبية ضيقة وخطيرة، مستفيداً من أمرين تمكنت المقاومة من تثبيتهما: التطلع إلى قضايا المنطقة من منظارين متوازيين وطني وقومي، والفهم الجديد لبناء الدولة الذي يمزج بين مفاهيم الحرية والعدالة والقوة كضمانة للسيادة.

- **الاعتدال والتكافؤ:** عانى لبنان أكثر من غيره من تبعات اضطراب الهوية، ومن تبدل توازناتها الخاصة مع تبدل التوازن بين الطوائف وتغير اتجاه الرياح الدوليّة، فيما أدت التجربة الناجحة للمقاومة إلى أن يكون البعد العربي راسخ الحضور في الهوية الوطنية اللبنانية، لتصبح الاستنفارات الدوريّة للطوائف هذه المرّة متأثرة بالمتغيرات الوطنية والقومية الكبرى عوضاً من أن تكون محددة لها كما في كل مرة.

إن تكافؤ الهوية هو محطة عبور إلى الاستقرار اجتماعي والاعتدال الوطني والسياسي. في التاريخ السياسي للبنان حصل تحوير للمعاني، إذ ربط الاعتدال بأمرين: تفاعل محدود مع الجوار القريب، وتفاعل متصاعد مع الجوار الأبعد في أوروبا والغرب. آنذاك بات وجود الدولة واستقرارها رهناً بضمور الوطنية اللبنانية والتقليل من أهمية العناصر المحلية لصالح العناصر الخارجية. إن أرجحيّة الخارج على الداخل هو تعبير آخر عن مأزق الدولة الوظيفيّة، حيث الأمّة نتاج عرضي ومتبدّل لأهداف تفوقها رتبة وقيمة. لقد كان انشغال لبنان بدور صلة الوصل بين الشرق والغرب، سبباً في إفقاد هويته المضمون الاجتماعي والثقافي المطلوب، فبات تعرضها للتفكك أو التأزم مألوفاً ومتوقعاً في المنعطفات الكبرى، وبدلاً من أن يدور النقاش حينها حول الخيارات السياسية المفترضة كانت تطرح في كل مرة الأسئلة التي تحمل في طيّاتها أزمات التأسيس ونواقصه.

في سياق ذلك شكلت الخيارات المتطرفة، لنقل الأقلويّة، التعويض المتاح عن ضعف الالتزامات الوطنيّة وعدم استقرار الهويّة. كان التطرف السياسي هو السبيل الأقرب لتماسك نظام حافل بالاختلالات والمفارقات. التطرف اللبناني لم يفض إلى ديكتاتورية أو تشدّد كما قد يظن، بل أفضى الى تجارب سلطة متقطّعة، لا ترعى مصالح غالبية معتبرة من اللبنانيين، ولا تؤسس لوطنيّة جامعة طالما أنها غذّت وتغذّي الطوائف بمشاعر انقساميّة متقابلة لشعور بالغبن أو لرغبة بالاستئثار.

عبّر التطرف السياسي عن نفسه بالأحاديات والثنائيات الطائفيّة الحاكمة، وبتجريد شرائح شعبية واسعة من حقوق أساسيّة، وتضييق قاعدة السلطة إلى حدّ كادت تلتصق فيه بالعصبيّة الغالبة وما أحاط بها من شبكات مصالح، كما أن هذا التطرف الذي فجّر الحرب الأهليّة وأخّر طيّ صفحتها، أسقط المسألة الاجتماعيّة من التوافقات السطحيّة التي نجحت في إنهاء الحرب لكنها أخفقت في التعامل مع أسبابها الغائرة ونتائجها العميقة، وهو –أي التطرف– ما أملى على لبنان لعقود الانكفاء الاستراتيجي، فغاب عن طاولة القرار الاقليمي ليكون ساحة له لا شريكاً في اتخاذه، و هو الذي حوّل أيضاً الديموقراطية اللبنانيّة إلى مجرد تقليد محدود يحكم علاقة السلطة بالرأي العام، من دون أن يتسنى لها أن تمسك بقياد السلطة التي ظلت ممزقة بين التفسخ الداخلي والتدخل الخارجي، لتصاغ الخيارات الكبرى خارج المظلة الديموقراطيّة.

غذّت التجربة المحلية للمقاومة بالمقابل، الاعتدال السياسي المراد له تثبيت الهوية اللبنانيّة وبناء الوطنيّة اللبنانيّة، وذلك على ثلاثة صعد:

استراتيجيّاً؛ بالتوفيق بين المشاركة في القرار الاقليمي والتفاعل مع قضايا المنطقة وتحدياتها وحيوياتها، وبين التطلع إلى ذلك من بوابة رؤية وطنيّة متمايزة ومنسجمة مع المصالح المحليّة والتسويات الاجتماعيّة المتوافق عليها. الفعاليّة الاستراتيجيّة تعني هنا أن لبنان لن يكون بعد اليوم مجرد "ساحة" أو "جسر" أو"رسالة" .. بل دولة حقيقيّة تبحث عن وجود قوي ومؤثر في الجيواستراتيجيا التي تنتمي إليها. أما التأطير المحلّي لهذه الفعاليّة فتعني أنّها ستراعي بدقة التوازن بين ما هو محلي وما إقليمي، على نحو يكفل الاستقرار الاجتماعي ولا يطيح به.

سياسياً؛ بإعادة التوازن لمعادلة الداخل/ الخارج التي طالما كانت مختلّة في لبنان لصالح الأخير. لعل ذلك يجعل الآليات السياسيّة الاعتيادية والطبقة السياسيّة التي تمارسها، قادرة على مواجهة التحديات ورسم السياسات الوطنيّة بنفسها بأقل قدر من التدخل الخارجي.

اجتماعياً؛ إذ سبقت الاشارة إلى أنّ البناء التاريخي للدولة في لبنان كان متحللاً من الالتزامات الاجتماعيّة، فالدولة–الجسر تركز على النقاط التي يربط الجسر بينها لا على المياه التي تمر من تحته. لقد تطلّب الأمر عشرين عام على الاستقلال ليسجل الشأن الاجتماعي حضوراً مؤقتاً في الإصلاحات الشهابيّة، وخمسة عشر عاماً أخرى من الحرب الأهليّة حتى يستوعب النظام السياسي الفئات المستبعدة عنه. ثم جاءت تطورات عام 2005 التي تلت اغتيال الرئيس رفيق الحريري، ليجد البعض أن الفرصة سانحة لإعادة تركيب النظام على القاعدة الاجتماعية/ الاقتصادية نفسها التي سادت إثر الاستقلال. والمؤسف هو أنّ الصعود السياسي بعد اتفاق الطائف للشرائح الجديدة قام على أساس مقايضة ضمنيّة في إطار اقتصاد التحويلات والريوع، منعت من تحويل هذا الحضور المتنامي إلى قوّة تغيير فعليّة للأسس الاجتماعية التي يرتكز عليها النظام.

بالخلاصة

تشكّل المقاومة اليوم ضمانة الوصل بين ثلاثة توافقات ترسم استقرار هرم الدولة، توافق الاندماج في المحيط مع السيادة، وتوافق السيادة مع الانتماء، وتوافق الانتماء مع الاستقرار، وهي أيضاً ضمانة أن يظلّ المنطق الاجتماعي حاضراً وقوياً بما فيه الكفاية لجعل الاصلاح جزءاً لا يتجزأ من السياسات العامة لهذا البلد، خصوصاً وأنها تحولت مع الوقت إلى حيوية واسعة تجتذب معظم الحيويات المعوّل عليها في إنجاز مهمة الاصلاح والتغيير، ولو تمعّنا في حدود الانقسام

السياسي في لبنان اليوم للاحظنا أنه يترافق مع انقسام في الرؤية الاجتماعية للفريقين المتقابلين، فالأول يجمع بين مناهضة الاحتلال والهيمنة وبين منظور اجتماعي النزعة للنظام السياسي/ الاقتصادي، بينما يسلك الفريق الثاني طريقاً يربط ما بين العلاقة المميزة بالغرب والليبرالية المغرقة.